حاصلة وايضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حذف
الحركة فقيل لم يغزو ولم يرم ولم يخش واثبتت ساكنة في الرفع لاستثقالهم
الضمة عليها وحركوا الواو والياء في النصب كلن يغزو ولن يرمي وثبت الالف
في النصب ثباتها في الرفع لامتناعهما من الحركة وهذا الحكم اعني حروف المد واللين
في المتن غير مذكور في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا اقتصرناه قوله والكلمة
على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل لا لفظا
ولا تقديرا فيكون حركة آخره او سكونه لا بعامل اوجد ذلك بل هو مبني عليه
ثم المعرب على ضربين منصرف وانما جعل التنوين علامة الانصراف لان اولى الحروف
بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادتها في الواحد لالتباس الواقع
بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ما يناسبها وهو التنوين قوله وغير منصرف
وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف لما
شابه الفعل وكان التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصدوا ان يمنعوه
اياه لموجب الشبه ولم يكن الجر مقصودا بالمنع الا انه منع لكونه شريكا للتنوين في
اختصاصه بالاسم وقد حصل له ايضا انه قام مقام التنوين وهو ما فيه في الاضافة
والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الا انه منع بشفاعة التنوين انهم لما امنوا
لحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من قصدهم منع الجر

على انفراده لما اتوا به حيث امنوا لحاق التنوين ولهذا اثروا مع على الواو
حيث قالوا منع الجر مع التنوين والمذهب الثاني هو ان الجر مقصود بالمنع على حدة
وذلك لان الجر ركن من اركان الاعراب وهذا لما شابه الفعل منع
التنوين الذي هو علم التمكن ومنع بعض وجوه الاعراب وهؤلاء اثروا
الواو على مع فقالوا منع الجر والتنوين قوله وكان في موضع الجر مفتوحا هذا
من عبارة صاحب الكتاب وقد قيل انه تسامح منه في العبارة لان الفتح من
من القاب البناء وما لا ينصرف ليس بمبني فحقه ان يقال وكان في موضع
الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح هنا تحقيق لان النصب ليس يدل
على الحركة فقط اذ يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا قيل الاسم منصوب فمعناه
ان فيه فتحة دالة على معنى مخصوص من شانها ان تزول بزوال ذلك المعنى
ومعلوم ان الفتحة في دال احمد اذا قلت مررت باحمد لا يدل على ما يدل
عليه في رايت احمد وضربت زيدا فيصح اطلاق النصب عليه بل هي حركة قامت
مقام اختها ونابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها دلالة على المعنى
الذي لاجله سميت نصبا قيل وكان في موضع الجر مفتوحا ولو قيل منصوبا
لم يصح ذلك في الظاهر اذ لو هو لزم ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا
تسعة قوله الاسباب المانعة من الصرف اعلم ان ما يمنع الاسم من الصرف هذه الاسباب لانه فرع مشتق
من المصدر على ما سيأتي من بعد وكل واحد من هذه التسعة ثان

Copyright © King Saud University